استدراكات الدكتور فاضل السامرائي على النحويين في كتابه "معاني الأبنية"

Dr. Fadel Al-Samarrai's Revisions of the Grammarians in His Book 'Meanings of the Forms

أ.م.د. حسين كَاطع عبد الحسن

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية

Dr. Hussein Kate Abdel Hassan

Ministry of Higher Education and Scientific Research

College of Islamic Sciences - Iraqi University

hussein.k.abdalhasn@aliraqia.edu.iq

07733344973

ملخص البحث

تناول هذا البحث استدراكات الدكتور فاضل السامرائي على ما غفل عنه النحويون القدامى من معاني الأبنية الصرفية، وذلك في كتابه «معاني الأبنية». وقد قمتُ بمتابعة هذه الاستدراكات، وعرضتها على آراء النحويين القدماء في المسائل الصرفية، بهدف الوقوف على أصل كل رأي. فإن لم أجد له ذكراً في المصادر القديمة، اعتبرته استدراكًا في موضعه، أما ما وجدته مذكورًا، فقد بيّنت أن ما أورده الدكتور السامرائي لا يُعد استدراكًا، بل هو موافقٌ لما قرره النحويون القدماء.

Research Summary:

This study explores Dr. Fadhil Al-Samarrai's critical remarks on the morphological meanings that were overlooked by early grammarians, as presented in his book Meanings of Morphological Patterns (Maʿāni al-Abniyah). I have examined these remarks by comparing them with the views of classical grammarians concerning morphological issues, in order to trace the origins of each opinion. If no mention of a given view was found in the traditional sources, I regarded it as a valid and original correction. However, if the view was already addressed by early scholars, I clarified that Dr. Al-Samarrai's remark does not constitute a correction, but rather aligns with the positions established by the early grammarians.

المُقدَّمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله الذي رفع السماء بلا عمد، وخلق الكائنات من عدم، والصلاة والسلام على خير من وفى، محمدٍ المصطفى، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار.

أما بعد:

يُعدّ الدكتور فاضل السامرائي من أبرز علماء اللغة المعاصرين في العراق، وقد اشتهر بتفسيره البياني للقرآن الكريم، إذ أثَّرت مؤلفاته في طلبة العلم، لا سيما تلك التي تناولت المعنى اللغوي. ومن بين هذه المؤلفات كتابه «معاني الأبنية الصرفية»، الذي أشار في مقدمته إلى أنَّ النحويين القدامى لم يُولُوا الأبنية الصرفية اهتمامًا كافيًا، إذ انصبّ تركيزهم على شروط الصيغ، وما هو مقيس منها أو مسموع، ووضعوا لذلك قواعد دقيقة. أما المعنى، فقد مرّوا عليه مرورًا عابرًا دون تعمق.

ويرى الدكتور السامرائي أنَّ البحث ما يزال ناقصًا وغير مكتمل((١))؛ لأن القدماء لم يتناولوا الفروق الدلالية، إذ يقول: ((بل كانت دراستهم منصبّة على كيفية صوغ البناء، وهل هو مسموع أو مقيس، مجردًا من المعنى))((٢)). ومن هنا جاءت آراء الدكتور السامرائي مخالفة لكبار النحويين مثل سيبويه، والزمخشري، وابن مالك، مما دفع إلى إعداد هذا البحث ، فكان عنوانه:

«استدراكات الدكتور فاضل السامرائي على النحويين في كتابه (معاني الأبنية)» وهو دراسة وصفية تحليلية تسلط الضوء على ما استدركه من مسائل صرفية ومعانيها.

منهج البحث

اقتضت منهجية البحث تقسيمه على مُقدِّمة وخمسة مطالب ، وقد اعتمدتُ في دراستي على المنهجِ الوصفي التحليلي، من خلال تتبع آراء الدكتور فاضل السامرائي الصرفية في كتابه معاني الأبنية وهي على قسمين:

١- آراء يصرِّح فيها بعبارات استدراكية كأن يقول (ولكنَّهم لم يبينوا ، بل، والذي يبدو، أو أرى ، والراجح ... وغيرها .

(١) ينظر: معاني الأبنية ٥.

(٢) م .ن ٧.

٢- آراء يطلقها من غير تصريح بمثل تلك العبارات الاستدراكية، فيكون ضمنيا يُستوحى من الدلالة السياقية للنصوص المختلفة.

وتتبعت هذه الآراء وعرضتها على الآراء القديمة بغية الوقوف على أصل الرأي، فما لم أجده مذكورا أبين أنُّه استدراك في محله، وما وجودته مذكورا بيَّنت أنَّ الأصل في آراء الصرفيين القدامى وما ذكره السامرائي لا يُعدُّ استدراكا.

الهيكلية العامة للبحث:

اقتضت خطة البحث تقسيمه على مُقدِّمة وخمسة مطالب جاءت على النحو الآتي:

أولا : استدراكٌ على دلالة المصدر الميمي

ثانيا: استدراكٌ على الفرق بين صيغة (فُعَال) وصيغة (فَعِيل)

ثالثا: استدراكٌ على دلالة الصفة المشبهة

رابعا: استدراكٌ على صيغتي أَفعَل وفَعِل في الصفة المشبهة عند سيبويه.

خامسا: استدراكٌ على تعدد الجموع للمفرد الواحد

ثم ذكرت أهمّ النتائج والمصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في البحث.

أوّلا: استدراكٌ على دلالة المصدر الميمي

استدرك الدكتور فاضل السامرائي على قول النحويين القدماء بعدم وجود دلالة مغايرة بين المصدر الأصلي والمصدر الميمي، قال الخليل: ((تبت الى الله توبة ومتابا))[(١)]، وقال سيبويه: ((فإذا أردت المصدر بنيته على مفعل: وذلك قولك: إنَّ في ألف درهم لمضربا، أي لضربا. قال الله عزَّ وجل:)يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ(القيامة ١٠، يريد أين الفرار))[(٢)]؛ فذكر الدكتور السامرائي في كتابه معاني الأبنية:((أنَّ للمصدر الميمي دلالةً مغايرةً تختلف عن المصادر الأخرى، وأنَّ النحاة لا يرون فرقًا بينه وبين المصدر الأصلي للفعل، فهم لا يرون فرقًا بين مجلس وجلوس، ولا بين مقعد وقعود)). ورأى الدكتور السامرائي أنَّ هناك فرقين دلاليين:

(١) ينظر: العين مادة توب ١٣٨/٨.

(٢) الكتاب ج٨٧/٤. وينظر الأصول في النحو ٣ / ١٤١ .

١- دلالة الذات

يرى الدكتور السامرائي أنَّ المصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر(الذات) بخلاف المصدر غير الميمي فإنَّه حدثٌ مجردٌ من كلِّ شيء((١))؛ أي أنّه يرتبط بشيءٍ محسوس، بينَما المصدر غير الميمي يُعبِّر عن الحدث المجرد دون أي ارتباط بكيان معين.

واستدلَّ السامرائي بشواهد قرآنية، قال: ((قوله تعالى:)وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ(لا يُطابق «إليّ الصيرورة» فإنَّ المصير يحمل معه عنصراً مادياً، وأنَّ كلمة (مُنقلب) في قوله تعالى:)وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ(لا تُطابق (انقلاب) في المعنى فالانقلاب حدثٌ مجردٌ والمنقلب يحمل معه ذاتاً...والمساق في قوله تعالى:) إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ(يختلف عن قولنا (إليه السوق)، فالمساق يحمل معه ذاتًا تُساق بخلاف السوق الذي يدلُّ على مجرد الحدث وهو السوق))((٢)).

ويبين السامرائي أنَّ «المصير» يحمل دلالة ماديّة، بينما (الصيرورة) تدلُّ على مجرد التحول دون ارتباط بكيان ملموس ، ويُفرّق بين (مُنقلب) الذي يحمل معه ذاتًا، وبين (انقلاب) الذي يدلّ على الحدث المجرد، ويرى أنَّ «المساق» يُشير إلى ذات تُساق، بينما (السوق) يدلُّ على مجرد الفعل دون ارتباط بكيانٍ معين؛ فيصبح عنصر الذات أكثر وضوحًا في حالة التركيب اللغوي؛ إذ لا يكون المصدر الميمي مجرد حدث، بل يحمل معه كيانًا أو ذاتًا تتأثر بالفعل.

وهناك من المحدثين((٣)) لم يوافق قول السامرائي، قال: ((أنا لا أوافق قول السامرائي؛ لأنّي رأيت أنَّ المصدر يدلُّ على معنى الحدث والزمن المطلق إذا كان مُنفردا وأمَّا إذا دخل حيّز التركيب فإنَّه يدلّ على زمنٍ معينٍ كما يدلُّ على الذات، فالمصدر الميمي لا يحمل عنصر الذات كما أنَّ المصدر الأصلي لا يحمل ذلك؛ لأنَّه لا يُوجد أيّ فرق بين المصير والصيرورة وبين المنقلب والانقلاب وبين المساق والسوق))((٤))، مبينا أنَّ دلالة الذات تظهر عند دخوله في التركيب اللغوي من ناحيتين: الأولى: الإضافة إلى الفاعل أو المفعول وإما يكون المصدر الميمي منوّنًا أو محلى بـ«أل»، فإنه يكتسب دلالة الذات، مما يجعله أكثر تحديدًا في السياق. الثانية: أن المصدر الميمي غالبًا ما يكون ظرف زمان أو مكان، مما يجعله مرتبطًا بالذات من خلال تحديد المكان أو الزمن الذي يحدث فيه الفعل((٥)).

(١) ينظر: معاني الأبنية ٣٤ .

(٢) م. ن٣٤. ٣٥ .

(٣) الدكتور أبو سعيد عبد المجيد أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية معارض الوحي والعلوم الإنسانية - الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا.

(٤) دلالة المصدر الصرفية في النصوص القرآنية ، ابو سعيد عبد المجيد ٥٤.

(٥) ينظر: دلالة المصدر الصرفية في النصوص القرآنية ٥٤-٥٥.

٢- دلالة نهاية الأمر.

يرى الدكتور السامرائي أنَّ المصدر الميمي غالبًا ما يشير إلى نهاية الأمر، فالمصير يدل على نهاية الأمر، و»المآب» يشير إلى نهاية الأوب، و»المنقلب» يدلُّ على خاتمة الأمر وعاقبته، قال: ((فإنَّ (المصير) مثلاً يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة... قال تعالى:) ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ [١](وقال تعالى:) قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ[٢] (أي منتهى أمركم ، وتقول مصير الخشب رماد أي نهاية أمره، ولا تقول صيرورة الخشب رماد الخشب للمعنى نفسه ومثله (المآب) و(الإياب) فإنَّ المآب يعني نهاية الأوب، وأمَّا الإياب فإنَّه الرجوع ولا يعني منتهى الأوب .. ومثله المنقلب، والانقلاب فإنَّ المنقلب يعني خاتمة الأمر وعاقبته، أمَّا الانقلاب فإنَّه يعني التغير المعاكس))[٣].

ودلالة نهاية الأمر لا تنطبق على كثيرٍ من المصادر الميمية مثل قوله تعالى)قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ((البقرة: ٢١٩)، إذ إنَّ «المنافع» لا تعني منتهى النفع، وقوله تعالى -)وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ((التوبة: ١١٤)، إذ إنَّ «الموعدة» لا تعني نهاية الوعد، بل تشير إلى الالتزام به دون دلالة على اختتام الأمر. وهذا يؤكد أنَّ المصدر الميمي قد يحمل دلالة نهاية الأمر في بعض السياقات، لكنَّه في سياقات أخرى يكون مجرد تعبير عن الحدث.

٣- الفرق الاستعمالي

يرى الدكتور السامرائي أنَّ العرب لا تتوسع في استخدام المصدر الميمي كما تفعل مع المصادر الأخرى، قال: ((أنَّ العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الأخرى فإنّها أي العرب لا تُوقع المصدر الميمي حالاً في الغالب فهي تقول (أقبل زحفاً) ولا تقول (مزحفاً) و(جاء سعياً) ولا تقول (جاء مسعى)...فإنها تُفرّق بينهما في الاستعمال ...وكذلك يبدو هذا الأمر في المفعول له فإنّ الكثير فيه أن لا يكون ميمياً تقول: (فعلت هذا رأفة بك) ولا تقول (مرأفًا بك) ...فدلَّ ذلك على أنَّ هذين المصدرين متغايران وليسا متطابقين والله أعلم))[٤] .وما ذكره الدكتور السامرائي من جهة الاستعمال كان صائبا.

(١) سورة الحج ٤٨.
(٢) سورة إبراهيم ٣٠
(٣) معاني الأبنية ٣٥.
(٤) معاني الأبنية ٣٦-٣٧ .

ويرى الباحث من خلال قول الخليل وسيبويه وابن السراج، والزمخشري [(١)] عدم وجود فروق دلالية إلا قوّة الدلالة التي أكدها ابن هشام في تعريفه للمصدر الميمي؛ مبينا أنّه مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصوغ من المصدر الأصلي مع قوة الدلالة وتأكيدها[(٢)]

ودلالة المصدر الميمي أقوى من المصدر وأنَّ قوة دلالة المصدر الميمي تأتي من الميم الزائدة فإنَّ «هذه الميم تفيد قوة الدلالة والتأكيد شرط أن لا تكون ميم صيغة المُفَاعَلة»[(٣)]. أي لا يوجد فرقٌ دلاليٌّ وإنما القضية تكمن في قوة الدلالة وتأكيدها كما أكدها كثير من العلماء المعاصرين [(٤)].فضلا عن أثر المصدر الميمي في تنويع الصيغ واختيار الكلمات حسب ما يقتضيه الموقف اللغوي ، ومنها:

- مراعاة الفاصلة القرآنية: إذ يتمُّ اختيار المصدر الميمي لتحقيق تناسق صوتي مع الآيات.
- المشاكلة اللفظية: أي توافق الألفاظ في السياق لتحقيق انسجام لغوي.
- تناسق الإيقاع وسهولة النطق: حيث يكون المصدر الميمي أكثر انسجامًا مع بنية الجملة.
- العلل الدلالية: مثل خروج المصدر الميمي عن المعنى الموضوع له، مما يحقق قوة دلالية أكبر.

ثانيا: استدراك الدكتور فاضل السامرائي على الفرق بين صيغة فُعَال وصيغة فَعِيل

يرى الدكتور السامرائي أنَّ النحويين القدماء لم يُركِّزوا على الفروق اللغوية لمعاني الأبنية،بل كانت دراستهم منصبَّة على كيفية صوغ البناء، وهل هو مسموع أو مقيس مجردا من المعنى[(٥)]، فيرى أنَّ للمصدر الدال على الصوت وزنين هما (فَعِيل) و(فُعَال)، وأنَّ صيغة (فُعَال) أبلغ وأقوى من صيغة (فَعيل)، وأعطى تفسير صوتيا في الفرق بين الصيغتين، قال: ((وإذا اتفق أن يكون للصوت وزنان: (فَعِيل) و(فُعَال) فالذي يبدو أنَّ (فُعَالا) أبلغ من (فَعِيل) وأقوى؛ وذلك لأنَّ مدّة الألف أطول من مدّة الياء، وأنَّ فتح الفم بالألف أوسع من فتحة بالياء، ونظير ذلك في الصفات فعيل وفعال كطويل وطوال، فمن المعلوم أنَّ (فُعالا) أبلغ من (فعيل) في الوصف فطُوال أبلغ من

(١) ينظر: العين مادة توب ١٣٨/٨، الكتاب ج٨٧/٤، الأصول في النحو ٣ / ١٤١ ، الكشاف الزمخشري ج٢/ ١٨٣، ج٣٠٣/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٢٠٩/٣.

(٣) الكامل في النحو والصرف والاعراب: ٣٢٤.

(٤) ينظر النحو الوافي عباس حسن ج٢٣١/٣. ينظر: المنهج الصوتي: ١٢١، الصرف والنظام اللغوي: ٣٢، علم الصرف الصوتي ٢٨٤، مباحث في علم الصرف: ١٠٦، التطبيق الصرفي: ٢٧٠، الصرف الوافي: ٧٢.

(٥) معاني الأبنية ٧.

طَوِيل وعُراض أبلغ من عَرِيض ... وكذلك القياس في المصدر؛ لأنَّ الوزنينِ متفقان))[١].

ويُرجع الدكتور السامرائي الفرق بينَهما إلى أمرين:

الأوَّل: قياسي فيرى أنّ (فُعَالاً) و(فَعِيلاً) في الصوت نظيرها في الصفات فإنّ (فُعالاً) أبلغ من (فَعِيل)، نحو عَريض وعُراض، وطَويل وطُوال، والنظير صورة من صور القياس فيكون التعليل بالنظير لما لم تجد له نظيرا[٢]، والحقيقة أنَّ هذا الفرق قد ذكره ابن جني أنَّه لما أُريد المبالغة عُدِل من فَعِيل إلى فُعَال: قال: ((طُوال، فهو أبلغ «معنى من طويل، وعُراض؛ فإنه أبلغ معنى من عريض. وكذلك خُفاف من خفيف، ... فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة، عدلت إلى فُعال))[٣].

والأمر الثاني: يبدو لنا أنّ ضمة الفاء في بناء (فُعَال) هي التي جعلته أقوى من بناء (فَعِيل)؛ لأنّ المتعارف عليه أنَّ الضمة أقوى من الفتحة .وقد اعتمدت د. خديجة الحمداني رأي الدكتور فاضل السامرائي [٤].

والحقيقة أنَّ رأي الدكتور السامرائي لا يمكن أن نعدَّهُ استدراكا؛ كون أصل هذه الدلالة يعود إلى الخليل في معجمه العين، قال: ((النَّهِيْق: صوت الحمار، وأخذه النُّهَاق: إذا كثر نهيقه واشتد))[٥], ((الصُعَاق: الصوت الشديد للثور والحمار، صَعَقَ صُعَاقَاً))[٦] وأشار ابن جني في كتابه الخصائص الى الفرق بين الدلالتين[٧] وأكد هذه الدلالة ابن منظور، قال: ((الشَّحِيْج والشُحَاج، بالضم: صوت البغل وبعض أصوات الحمار... الشُّحَاج: رفع الصوت وهو البغل والحمار أخص، كأنَّه تعريض بقوله تعالى:]إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ[وهو الشُحَاج))[٨].ومنه ((نَبَح الهدهد يَنْبَحُ نُبَاحَاً: أسنَّ فَغَلظ صوته))[٩].

(١) م. ن ٢٥.

(٢) ينظر: الخصائص ١٩٨/١، الحدود في النحو ضمن كتاب الرسائل في النحو واللغة تحقيق د مصطفى جواد.

(٣) الخصائص، ابن جني ، ٣/ ٢٧٠-٢٧١.

(٤) ينظر: معاني الأبنية: ٢٨، والمصادر والمشتقات: ٢٥٨-٢٥٩.

(٥) العين: ٣٦٩/٣.

(٦) م. ن: ١٢٨/١.

(٧) ينظر الخصائص ٢٧٠/٢.

(٨) لسان العرب: ١٩٨٤/٢.

(٩) م. ن: ٣٨٢٣/٤.

ثالثا: استدراك الدكتور فاضل السامرائي على دلالة الصفة المشبهة

استدرك الدكتور فاضل السامرائي على ما ذهب إليه النحويون القدماء من أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام، مبينًا أن هذا التعميم لا يصح على إطلاقه ، قال: ((أنَّنا لا نرى أن يُحكم بالثبوت عموما على الصفة المشبهة بل الأولى التفصيل))[(١)]،وأعطى تفصيلا لبعض الصيغ، فذكر أنَّ صيغة (فَعْلاَن) لها ثلاث دلالات هي:

١- الحدوث و الطروء: فالعَطَش في عَطْشَان ليس ثابتاً وكذلك الشَبَع والجُوْع واستدل على ذلك بما يستعمل في اللغة المعاصرة قال: ((ودلالة هذا البناء على الحدوث بارزة في لغتنا تقول: (هو ضَعْفَان) إذا أَردت الحدوث فإذا أردت الثبوت قلت (هو ضعيف) وكذلك سَمْنَان وسَمين. ألا ترى أنّك تقول لصاحبك أنت ضعفان فيرد عليك: أنا منذ نشأتي ضعيف)) [(٢)].

٢- الامتلاء بالوصف إلى الحد الأقصى[(٣)]قال د. فاضل السامرائي: ((غير أن هذا الامتلاء بالوصف في (فَعْلاَن) أو التشبع بالصفة إلى أبعد حدودها غير ثابت وإنما هو امتلاء طارئ لا يلبث أن يزول فالغضبان لا يبقى كذلك ولا اللهفان)) [(٤)].

٣- حرارة في الباطن تصحب المُتَّصِفَ بهذا الوصف غالباً، فالعطشان يكون حار البطن، وكذلك الثكلان والولهان والغضبان:((فهؤلاء يكون في جوفهم حرقة واندفاع وظمأ في الغالب مع امتلاء بالوصف، ولكنّه وصف حادث طارئ لا يلبث أن يزول))[(٥)].

ورأي الدكتور السامرائي في حقيقته مسايرٌ لركب القدماء، إذ فصَّل النحويون القدماء دلالة الصفة المشبهة، وسنعرض صيغتين من صيغ الصفة المشبهة، وهما صيغة (فَعِلٌ) وصيغة (فَعْلَان)، فبيَّن سيبويه أنَّ ما جاء على وزن (فَعِلٌ) يدلُّ على صفاتٍ طارئةٍ مُتجدِّدة، غالبها صفاتٌ باطنةٌ, فجاء الحديث في كتابه عن هذا الوزن كما يأتي:

١- ما دلَّ على الأدواء الباطنة وما شابهها كالأحزان، ويُشير إليها قول سيبويه: ((باب ما جاء من الأدواء على مثال وَجِعَ يَوجعُ وَجَعاً... جعلوه بمنزلة المرض؛ لأنَّه داء))[(٦)].

٢- ما جاء مشابها للأدواء الباطنة؛ لثقله على النَّفس، وعجزها عنه، نحو: عسِر، و شكِس، ودليله قوله: ((فلمَّا صارت هذه الأشياء مكروهةً عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة

(١) ينظر: معاني الأبنية: ٦٧.
(٢) معاني الأبنية: ٩١.
(٣) ينظر: م. ن: ٩٢.
(٤) م. ن: ٩٣.
(٥) ينظر: م.ن: ٩٣-٩٤.
(٦) الكتاب: ١٧/٤.

ما رُموا به من الأدواء))[١].

ونجد في النصوص أعلاه كيف بيّن سيبويه أنَّ بعض الصفات عندما تصبح مكروهة، فإنها تُعامل كما تُعامل الأوجاع والأمراض، أي أنها تُعدُّ شيئًا سلبيًا يُراد التخلص منه.

وترى الدكتورة خديجة الحمداني أنَّ ما ذهب إليه سيبويه من ربط الصفة بالمعاني المتقدمة وجيه؛ لأنَّ أغلب أفعال صيغة الفعل اللازم (فعل) تُفيد الدلالة على الحالة الجسدية والنفسية والطبائع والغرائز[٢]. فسيبويه يُشير إلى أنَّ دلالة الثبوت والاستمرار لا تكون بنسبةٍ واحدةٍ, إذ تتفاوت هذه الدلالة بين الثبوت النسبي أو العرض الوقتي[٣].

وذكر النحويون القدماء أنَّ صيغة (فَعْلان) تدل على الامتلاء والخلو وحرارة الباطن، وهي صفات وقتية تزول بزوال المؤثر، ولكن زوالها بطيء وليس سريعاً، فقد أشار سيبويه الى دلالة الخلو والامتلاء، قال: ((أمّا ما كان من الجوع والعطش فإنّه أكثر ما يبنى في الاسماء على فَعْلاَن ... نحو: ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً وهو ظمآن وعَطِش يعطش عطشاً وهو عَطْشَان))[٤] وقد أشار الشيخ الحملاوي أَنَّ هذه الصفات لا تتسم بالدوام فقال: ((ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال كالريّ والعَطَش والجُوْع والشَّبَع))[٥] .

ويمكن القول إنَّ الدكتور فاضل السامرائي- رغم محاولته إبراز تفاوت دلالة الصفة المشبهة- يتماشى في النهاية مع رؤية القدماء الذين لم يقرروا ثبوتًا مطلقًا لصيغة (فَعِلٌ) و(فعلان) ؛ فاستدراكه لا ينقض القاعدة القديمة، بل يعيد تفسيرها بأسلوب أكثر دقة، موضحًا أن أبنية الصفات المشبهة قد تتفاوت في دلالتها على الثبوت.

رابعًا : استدراكٌ حول صيغتي (أَفعَل) و(فَعِلٌ) في الصفة المشبهة عند سيبويه

استدرك الدكتور فاضل السامرائي على قول سيبويه حول دخول صيغة (أَفْعَل) في الصفة المشبهة على صيغة (فَعِل)، قال: ((غير أنَّي لا أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من نحو: حَمِقٌ وأَحْمقَ وجَرِبٌ وأَجْرَب أنّهما بمعنى واحد، وإن كان أصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضاً، وإنما أرى أنَّ لكل منها معنًى وقصداً فبناء فَعِلٌ يختلف عن أَفْعَل في جملة أمور منها أنَّه عرضٌ غير ثابت، وأن فيه هيجاً، وأنَّه فيما يكره من الأمور الباطنة غالباً. وأَمَّا (أَفْعَل) فيكون ثابتاً

(١) معاني الأبنية: ٤: ١٩, وينظر: شرح الشافية: ١٤٣/١.
(٢) ينظر: أبحاث صرفية د خديجة الحمداني: ١١٣.
(٣) شذا العرف: ٨١.
(٤) الكتاب: ٢١/٤- ٢٢- ٢٣.
(٥) شذا العرف: ١٠١.

وأنه في العيوب الظاهرة))[1].

وقال مُوضِّحاً الفرق الدَّلالي بين (حَمِقٌ وأَحْمَق): ((فالذي يقول هو حمِقٌ جعله بمنزلة الداء ابتلى به صاحبه فبناه على (فَعِلٌ)؛ لأنَّ الأدواء تبنى على فَعِلٌ، ومن يقول (أَحْمَق) جعله من باب الخلقة نحو أَعْمَى وأبْكَم وأنَّ حمقه ظاهرٌ في أفعاله بحيث أصبح عيباً ظاهراً))[2].

ونجد أن الدكتور السامرائي وضَّح الفروق الدقيقة بين (حَمِقٌ) و (أَحْمَقَ) ، فهو يرى أن (حَمِقٌ) يُبنى على وزن (فَعِلٌ) ؛لأنه يُعامل كالداء الذي يصيب الشخص، أي أنه حالة نفسية باطنة، مثلما تُبنى الأدواء على هذا الوزن. أما "أَحْمَقَ"، فهو يُبنى على وزن "أَفْعَلَ" لأنه يدل على عيب ظاهر في أفعال الشخص، بحيث يصبح جزءًا من الخلقة، مثل أَعْمَى وأَبْكَم.

ويمكن تبيين قول سيبويه وكيف وضح التداخل بين صيغة (فَعِلٌ) (أفعَل)، قال: ((فأدخلوا (أفعل) ههنا على (فَعِلٌ)؛ لأنَّ فعلاً وأفعل قد يجتمعان كما يجتمع فعلان وفعلٌ، وذلك قولك: شَعِثٌ وأشعث وحَدِبٌ وأحدبُ وجَرِبٌ وأجرب. وهما في المعنى نحوٌ من الوجع))[3]، وقال سيبويه: ((أمَّا الألوان فإنها تُبنى على (أفعل) ... وقد يبنى على (أفعل) ويكون الفعل على (فَعِل يَفعَل) ... وذلك ما كان داء او عيبا؛ لأن العيب نحو الداء ففعلوا ذلك كما قالوا أجرب، وانكد...) ((4))، ويمكن إعطاء بعض النقاط من قول سيبويه ورد استدراك الدكتور السامرائي

١- ذهب القدماء[5] إلى تعاور (أفعَل) و (فَعِل) فيدخل (فعِل) على (أفعل) في العيوب الظاهرة والحلي نحو: شعِثٌ، وأشعث، وحدِبٌ، وأحدب.

٢- الفرق الدلالي بين الصيغتين كان واضحا عند القدماء ،قال الرضي: ((فَعِلٌ من هذا الباب فيما يدلُّ على الهيجانات والعيوب الباطنة))[6]، وقال في دلالة صيغة (أفعل): ((وما كان في العيوب الظاهرة كالعور والعمى... يكون على صيغة أفعل))[7] وبعد ذلك ذكر الرضي التداخل بين الصيغتين ((وقد يدخل أفعل على فَعِل))[8].

---

(١) معاني الأبنية: ٨١.

(٢) المصدر نفسه: ٨١.

(٣) الكتاب ٢٣/٤.

(٤) الكتاب: ٤/ ٢٥،٢٦.

(٥) ينظر الكتاب: ٤/ ١٧، ٢٥، ٢٦، وأدب الكاتب: ٤٥٢، والمخصص: ١٤/ ١٤٠، وشرح الشافية: ١/ ١٤٥، والمزهر: ٢/ ٨٢.

(٦) شرح الشافية ٤٣/١.

(٧) شرح الشافية، ركن الدين الاستراباذي ١٤٣/١.

(٨) شرح الشافية ١٤٤/١.

٣- لم يقل سيبويه إنَّهما بمعنًى واحد بصورة مطلقة, بل نبَّه على وروده قليلا بدليل وجود (قد) مع الفعل المضارع وهو خاصٌ ببعض اللهجات, مما يدل على أن هذا الاستعمال ليس عامًا في كل السياقات اللغوية، فسيبويه نبَّه على التداخل بين الصيغ قال: ((وقالوا: أوجر فأدخلوا أفعل ههنا على فعل؛ لأنَّ فعِلاً وأفعَل قد يجتمعان، كما يجتمع فَعْلان وفعلٌ. وذلك قولك: شَعِثٌ وأشعث، وحدِبٌ وأحدبٌ، وجرِبٌ وأجرب. وهما في المعنى نحوٌ من الوجع))[(١)].

٤- قول سيبويه يعكس الدقة في رصد التفاوت اللهجي في استخدام الصيغ الصرفية، إذ إنَّ بعض اللهجات قد تستعمل (أَفْعَلَ) بمعنى (فَعِلَ)، بينما في لهجات أخرى يكون هناك فرق دلالي واضح بينهما.

٥-التداخل الذي ذكره سيبويه يدعمه قول أهل المنطق (العموم والخصوص من وجه), فيشارك كلٌّ من المفهومين الآخر في بعض أفراده، ويفارقه في بعض آخر، بحيث يكون هناك جهة اشتراك وجهة افتراق، جهة اشتراك حيث يلتقي المفهومان بنفس الأفراد، وجهة افتراق لكلّ منهما، المفهوم الأوّل يكون له أفراد لا علاقة لها بالمفهوم الثاني، والمفهوم الثاني له أفراد لا علاقة لها بالمفهوم الأوّل، عندما نقول إنَّ النسبة والعلاقة بين هذين المفهومين هي العموم والخصوص من وجه[(٢)].

ووفقا لما تقدَّم يرى الباحث أنَّ القول الراجح هو قول سيبويه، كما وضَّح السيرافي تعليقا على قول سيبويه بقوله: ((أن باب الأدواء يجيء على (فعِلَ) (يفعَلُ) فهو فَعِلٌ ، فإذا استعمل فيه أفْعَل فقد دخل في غير بابه))[(٣)], أي يدخل أفعل على فعلٌ وهو من العيوب الباطنة، فالقياس فعل نحو حَمِقٌ وأَحْمَق, وكذا يدخل فَعِلٌ على أفعل في العيوب الظاهرة والحلى، نحو شعِث وأشعث، ونقطة الاشتراك هما في المعنى نحوٌ من الوجع كما ذكر سيبويه. وهذه النقطة تدفع التوهم الذي وقع فيه الدكتور السامرائي في استدراكه على قول سيبويه.

خامسا: استدراك الدكتور فاضل السامرائي على تعدد الجموع للمفرد الواحد

استدرك الدكتور فاضل السامرائي على عرض القدامى لدلالة أبنية الجموع؛ إذ أخذ عليهم أنّهم لم يُبينوا دلالات عموم أَبْنِية الجموع، قال: ((إنَّ الأولين ذكروا جموع القلة والكثرة وذكروا دلالة بعض الابنية نحو: (فَعْلَى) و(فُعَالى) كحَمقَى ومَوتَى وعُطاشى؛ ولكنَّهم لم يبينوا دلالات عموم الأبنية في الجموع، فهم لم يُفرِّقوا مثلا بين (فُعَلَاء) و(فِعَال) كضِعاف وضُعفاء ، ولا بين

(١) الكتاب: ٢٦/٤.

(٢) منطق المظفر: ١٢٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤١٠/٤.

(الفُعَّال) و(الفَعَلة) كالكُتَّاب والكَتَبَة أو (فُعُول) و(فُعْلَان) كذُكُور وذُكْرَان وغيرها من الأبنية))[1]، وأشار الدكتور السامرائي إلى أنَّ غايةَ ما تَوصَّل إليه النُّحاة من تفسيرٍ لهذه الظاهرة إرجاعُها إلى اختلاف اللغات، وذكر أنَّ تعدد اللغات سببٌ من جُملة أسباب أثرت في اختلاف أبنية الجموع. ولكنّه ليس السبب الوحيد[2].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الجموع المتعددة للكلمة الواحدة المفردة لا يُمكنُ أن تكون بمعنًى واحد، فالكُتَّاب ليس بمعنى الكَتَبَة، وليست دلالة الجمع (فُعْل) كدلالة (فُعْلان) فالعُمْيُ ليس بمعنى العُمْيَان، ولو لم تختلف المعاني ما اختلفت أوزان الجموع .

واستدرك الدكتور فاضل السامرائي بنقطةٍ مهمةٍ في أنَّ اختلاف قسما من صيغ الجموع جاء بسبب الاستعمال القرآني وليس ممَّا خصت به العربية، قال: ((والحقيقة أن هذا ليست مما خصت به العربية وإنما هو مما خص به القران الكريم قسما من الجموع في الاستعمال))[3] وأعطى شواهد قرآنية كثيرة نذكر بعضا منها، وكما يأتي:

١-: الحمير والحمر

خصَّ القرآن الكريم استعمال الحمير حيث وردت بالحمر الأهلية قال تعالى)وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا(النحل ٨ ،)إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ (لقمان ١٩ ، وخص الحمر بالوحشية قال تعالى (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ) المدثر٥١ والقسورة الاسد))[4].

فقد جاء الاستعمال القرآني لجمع (الحمير) في قوله تعالى (إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) ،مع أنه في مكان آخر استخدم جمع (حُمُر) كلاهما جمع حمار، لكن القرآن يخصص في الاستعمال. فالحُمُر للوحشية والحمير للأهلية المستأنسة.

ولم تذكر كتب اللغة الفرق الدقيق بين جمع حمير وحمر: ((قال الأزهري : الحمار العير الأهلي والوحشي وجمعه أحمرة وحمر وحمير وحمر وحمور، وحمرات جمع الجمع))[5] ((والحمار ويكون وحشيا جمع : أحمرة وحمر وحمير وحمور وحمرات ومحموراء))[6].

(١) معاني الأبنية: ٦.
(٢) ينظر: م.ن ١١٦.
(٣) م.ن ١١٥.
(٤) معاني الأبنية ١١٥.
(٥) لسان العرب مادة (حمر).
(٦) القاموس المحيط ، الفيروز أبادي ج١، ٣٥٥.

٢-: العيون والأعين

أعطى الدكتور السامرائي شاهدًا آخر يبين أنَّ اختلاف قسما من صيغ الجموع جاء بسبب الاستعمال القرآني وليس ممَّا خصت به العربية في الدلالة على القلة والكثرة، قال: ((وقد يُؤتى بأوزان القلة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعا او تخضيصا لا للدلالة على القلة والكثرة... فقد خص الله تعالى (الأعين) بالباصرة و(العيون) بعيون الماء ، فحيثما ورد (أعين) في القران الكريم اريد به العين الباصرة ولم يرد به القلة)) ((١))

ويمكن مناقشة قول الدكتور السامرائي بما يأتي:

أ-ذكر الزمخشري أنه جيء بصيغة الجمع (أعين) دون (عيون) للدلالة على القلة، قال : ((وإنما قيل أَعْيُنٍ دون عيون، لأنه أراد أعين المتقين، وهي قليلة بالإضافة إلى عيون غيرهم. قال الله تعالى وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ «١» ويجوز أن يقال في تنكير أَعْيُنٍ أنها أعين خاصة، وهي أعين المتقين))(٢).

ب- هناك أمثلة من القرآن على «عيون» تدل على الكثرة، منها قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾ (يس: ٣٤) جاءت كلمة «العيون» بصيغة الجمع، وتُعبّر عن وفرة الماء، وهي علامة على كثرة النعم التي أنعم الله بها على الأقوام السابقين. وقوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الذاريات: ١٥) فصيغة الجمع «عيون» هنا إشارة إلى تعدد ينابيع الماء في الجنة، وهي من مظاهر النعيم العظيم، مما يدل على الكثرة.

ووفقا لما تقدَّم يرى الباحث أنَّ قول السامرائي حول صيغة (أعين) و (عيون) : ((وقد يُؤتى بأوزان القلة والكثرة للمغايرة بين معنيين وضعا او تخصيصا لا للدلالة على القلة والكثرة))((٣))، لا يمكن حمله على إطلاقه فقد أشار اللغويون القدماء إلى أنَّ صيغة (أُفعِل) (كوزن «أعين») هو لجمع القلة وصيغة (فُعول) (كوزن «عيون») هو لجمع الكثرة، فهم يفسرون استعمال القرآن لهذه الصيغ ضمن هذا التوجيه الصرفي، إلا في حالات قليلة جدًا قد يُراعى فيها السياق أو الضرورة الشعرية.

٣: الأبرار والبررة

بيَّن الدكتور السامرائي أنه قد يؤتى بجمع القلة للدلالة على قلة نسبية وليست حقيقية، بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلًا وإن كان كثيرًا في ذاته، ومن الأمثلة على ذلك استعمال

(١) معاني الأبنية ١٢٢-١٢٣.

(٢) كتاب تفسير الكشاف - ومعه الانتصاف ومشاهد الإنصاف والكافي الشافي، ج٣/ ٢٩٦.

(٣) معاني الأبنية ١٢٢-١٢٣.

(الأبرار) و(البرَرَة)، فـ(الأبرار) جمعٌ جاء في حق المؤمنين، وهم وإن كانوا كثيرًا في ذواتهم، إلا أنهم قلة بالنسبة لمن يقابلهم وهم (الفجار)، قال تعالى:)وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ (ال عمران ١٩٣. وقال تعالى:)إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا (الإنسان ٥، أما (البررة) فإنه لم يرد إلا في موطن واحد وصفًا للملائكة، قال تعالى:) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ (عبس ١٥،١٦؛ فجاء الجمع على زنة الكثرة؛ لأنهم كلهم كذلك بخلاف البشر((١)).

وبعد ذكر هذه الأمثلة يرى الدكتور السامرائي أن القرآن يوظف صيغ الجموع بدقة مذهلة، بحيث لا يمكن استبدال جمع بآخر دون أن يتغير المعنى أو يضعف الأثر البلاغي. وهذا من وجوه الإعجاز البياني في القرآن الكريم.

(١) معاني الأبنية ١٢٤.

النتائج

١- استدرك الدكتور فاضل السامرائي على قول الصرفيين والنحويين بعدم وجود دلالة مغايرة بين المصدر الأصلي والمصدر الميمي ويرى الباحث من خلاء استقراء أراء العلماء أنَّ دلالة المصدر الميمي لا تختلف عن دلالة المصدر الأصلي الا في قوة الدلالة وتأكيدها و تنويع الصيغ واختيار الكلمات حسب ما يقنضيه الموقف اللغوي.

٢- أثبت البحث عدم صحة استدراك السامرائي بوجود فرق دلالي بين المصدر الميمي والمصدر الأصلي؛ وإنما القضية تكمن في قوة الدلالة وتأكيدها وأنَّ دلالة المصدر الميمي أقوى من المصدر وأنَّ قوة دلالة المصدر الميمي تأتي من الميم الزائدة فضلا عن و تنويع الصيغ واختيار الكلمات حسب ما يقنضيه الموقف اللغوي.

٣- استدراك الدكتور فاضل السامرائي على الفرق بين صيغة فُعَال وصيغة فَعِيل يعود في أصله الى الخليل وابن جني فلا يعد استدراكا؟

٤- إنَّ الدكتور فاضل السامرائي- رغم محاولته إبراز تفاوت دلالة الصفة المشبهة- يتماشى في النهاية مع رؤية النحويين القدماء الذين لم يقرروا ثبوتًا مطلقًا لصيغة (فَعِلٌ) و(فعلان) ؛ فاستدراكه لا ينقض القاعدة القديمة، بل يعيد تفسيرها بأسلوب أكثر دقة.

٥- أثبت البحث ان استدراك السامرائي ليس صحيحا حول التفريق الدلالي بين صيغتي (أَفعَل) و(فَعِلٌ) في الصفة المشبهة، فسيبويه بيَّن وجود تداخلٍ قليل وليس مطلقا، ونقطة الاشتراك في وجود التداخل هو المعنى بنحو من الوجع كما ذكر سيبويه.

٦- استدرك الدكتور السامرائي بنقطة مهمة في اختلاف الجموع جاءت بسبب الاستعمال القرآني وليس مما خصّت به العربية، فكان التفريق واضحا في التفريق بين (الحمير) و(الحمر) و(الأبرار) و (البررة).

المصادر

· القران الكريم

١- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، دار المعرفة،

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦ هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان ، (د-ت).

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د- ت).

٤- التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٣

٥- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار(ت ١٣٨٥ هـ)، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: ٣.

٦- دراسات في اللغة، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني بغداد ١٩٦١.

٧- دلالة المصدر الصرفية في النصوص القرآنية ، ابو سعيد عبد المجيد، الناشر مجلة الاسلام في آسيا، المجلد التاسع ٢٠١٢.

٨- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)،تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد ، الرياض، (د – ت) .

٩- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي(٣٦٨هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٠- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي , تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١- الصرف الوافي- دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث ط١ أربد لبنان ٢٠١٠.

١٢- الصرف والنظام اللغوي، د حسن قراقيش، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٠.

١٣- الكامل في النحو والصرف والاعراب، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة بيروت ١٩٧٠.

١٤- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري , تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ، (د-ت).

١٥- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، إشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط٨ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٦- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ .

١٨- لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ) ، ط٣ ، دار صادر – بيروت ، ١٤١٤ هـ.

١٩- علم الصرف الصوتي، د . عبد القادر عبد الجليل ، عمان ١٩٩٨.

٢٠- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٢١- المزهر في علوم اللغة وانواعها، للسيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ) شرح وتعليق: محمد احمد جاد المولى بك، محمد ابو الفضل ابراهيم،علي محمد البجاوي ، ط٢ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٢- المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب ، الدكتورة خديجة الحمداني، دار أسامة، عمان ٢٠١١.

٢٣- المنطق، محمد رضا المظفر (ت١٩٦٨م)، بيروت، دار المعارف ، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠١م .

٢٤- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠.

٢٥- النحو الوافي، عباس حسن،ط١٥، دار المعارف ، مصر ، (د-ت).

٢٦- مباحث في علم الصرف، د. إبراهيم محمد عبد الله، الناشر دار سعد الدين، ٢٠٠٤.

٢٧- معاني الأبنية ، فاضل السامرائي، ط٢،٢٠٠٧ دار عمار ، الاردن.

٢٨- الرسائل في النحو واللغة ، د مصطفى جواد. الناشر المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية، ٢٠١٨.